



النائب السيد عبد اللطيف وهي (نقطة نظام):

لا، غير كفريق الأصالة والمعاصرة، اسمحو لي، نبلغكم السيد الرئيس، بصفتكم رئيس مكتب، نبلغ زملاءنا النواب أنه بعد مناقشتنا المستفيضة للقانون الإطار التعليم، صدمنا البارحة بأنه تم المساس بحقنا الدستوري، الفصل 10 وحق المعارضة في التصويت على قانون، وتم حرماننا، لأن الأغلبية لم تتفق وعلى حساب المعارضة، نحن ندين هذا السلوك الذي يمس بالديمقراطية وحقنا في التصويت، وحقنا في.. ونحمل المسؤولية لرئيس اللجنة، ولفريق العدالة والتنمية الذي لم يحدد حتى موقفه أثناء مناقشة المجلس، شكرا السيد رئيس.

السيد الرئيس:

نعتذر السيد الرئيس، السيد الرئيس لكم الكلمة.

النائب السيد إدريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة

والتنمية (نقطة نظام):

بسم الله الرحمن الرحيم.

في الحقيقة السيد الرئيس، آس غنقول؟ لا إله الا الله محمد رسول الله، لا إله إلا الله محمد رسول الله، ماتت الكلمة، مات المعقول، مات المبادئ، هاد الشئ اللي مات السيد النائب. السيد الرئيس، السيد الرئيس، احنا ماشي ما جيناش البارح السيد الرئيس، أنت لم تكن حاضرا في هذا المسلسل الذي حضره كل الرؤساء، حضره، غير خليني نقول...

السيد الرئيس:

نستمعو للسيد الرئيس.

محضر الجلسة الخامسة والأربعين بعد المائة

التاريخ: الأربعاء 7 جمادى الآخرة 1440هـ (13 فبراير 2019)

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: خمسة وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الحادية عشر صباحا والدقيقة الخامسة والعشرين.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 الصادر في 30 من محرم 1440 (10 أكتوبر 2018) بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

يعقد مجلسنا جلسة عمومية تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 الصادر في 30 من محرم 1440 (10 أكتوبر 2018) بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي. الكلمة للسيد الوزير، تفضل، تفضل السيد النائب.



أصحاب قراره، وجينا وما زلنا متفقين واتفقنا بالإجماع أن نؤجل دائما بحثا عن الإجماع السيد الرئيس.

اتفقنا البارح برئاستكم إلى الساعة الرابعة بحضور كل الرؤساء والسيد الرئيسة أن نرجى الاجتماع ديال اللجنة وعلى ذاك الشي ما جيناش، ما عندنا حتى شي موقف، موقفنا هو الإجماع حول القانون الإطار وحول القوانين، وبقينا لم ننسحب ما عندنا علاش انسحبو، عندنا والحمد لله 125 علاش غنسحبو؟ عندنا الرأي ديالنا وعندنا القرار ديالنا وعندنا الموقف ديالنا المستقل وعندنا 2 رجلين مع الإجماع داخل الاجتماع اللي كان ما عندناش رجل هنا ورجل هنا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير، لكم الكلمة السيد الرئيس..
تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد شقران أمام رئيس الفريق الاشتراكي (نقطة نظام):

لا غير فقط السيد الرئيس، نحن في جلسة عامة تشريعية مصورة صوتا وصورة ما يمكنش على أن شي مغالطات تدوز، لأن احنا حضرنا بالأمس في اللجنة ديال التعليم، وكان واحد النقاش، النقاش اللي مشينا فيه جميع على أن هناك بحث من طرف جميع الفرق كيما كانت في اجتماعات ديال الرؤساء على أن هاذ القانون هذا يمشي بالإجماع. والسيد رئيس اللجنة بناء على النظام الداخلي، وبناء على النقاش الذي كان، واحنا كرؤساء فرق طلبنا بالتأخير ديال اللجنة قام برفع الجلسة. وبالتالي باش ما يبيش شي حد اليوم ويقول شي كلام اللي ما عندو حتى شي أساس، لأن الأساس الذي من أجله أجلت اللجنة هو أساس قانوني انطلاقا من النظام الداخلي، وأساس واقعي ارتباطا بالنقاش الذي ساد في

النائب السيد إدريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة والتنمية (نقطة نظام):

لم تكن حاضرا السيد النائب المحترم، ولا تعرف شيئا على الاتفاق...

السيد الرئيس:

السيد النائب...

النائب السيد إدريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة والتنمية (نقطة نظام):

اسمح لي، السيد الرئيس...

السيد الرئيس:

السي وهبي، نخليو السيد الرئيس يكمل الكلمة ديالو.

النائب السيد إدريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة والتنمية (نقطة نظام):

هاذ القانون الإطار أولا، أنا تنعز بانتمائي لهذا الوطن، وأعتر بأنه فهاذ الوطن كاين نساء وكاين رجال منين تتجي القضايا الوطنية ينتصبون كالهامة، وكذلك كانت السيد الرئيسة والسادة رؤساء الفرق والمجموعات حول هذا الموضوع. اشتغلنا بوطنية عالية وهذا علاش هاذ البلاد هاذي آمنة مستقرة متقدمة وستبقى كذلك، أنا شفت الروح التي كانت تحت رئاستكم السيد الرئيس، حول هذا الموضوع وحول القوانين المؤطرة وقلناها كاملين، قلنا هذه القوانين هي امتداد للدستور والدستور صوت عليه المغاربة بالإجماع.

لذلك ينبغي أن نبقي مجمعين على هذه القوانين وبذلنا الجهد، والله العلي العظيم، إيلا الكتاف ديالنا واكله الدق على ذاك الجهد بالله، وجلسنا وخدمنا واتفقنا، واتفقنا أن نعود كل فيما يخصه إلى



حسب القانون الداخلي، كنطلب التأجيل، حسب القانون ويعني دستوريا وقانونيا، وتم تأجيل في مواد الحرمان. بالعكس، بالعكس كنت كنتمنى يكون التفهم مع هاذ المسعى النبيل اللي كنجي في كل الرؤساء وكل المشارب السياسية، لأننا نسعى إلى إنتاج قانون يلتئم حوله المغاربة لأن هذا قانون مجتمعي، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، السيدة الرئيسة.

النائبة السيدة عائشة لبلق رئيسة المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل نقطة النظام اللي أثارها السيد النائب، هي كتعلق بأشغال اللجنة، ولكن هي فالعمق كتهم واحد القانون، قانون إطار حول التربية التكوين، قانون مهيكّل داخل المجتمع. وبالتالي كان حرص اللي خصنا نأكّدو عليه، واحنا في جلسة عامة اليوم، ونحن بصدد اختتام الدورة، كان حرص ديال جميع الرؤساء والرئيسة، جميع الفرق باش يكون إجماع وطني حول هذا القانون، لأنه قانون مهيكّل داخل المجتمع. وخلال البحث على هاذ الإجماع الوطني كنا كنديرو سلسلة من الاجتماعات، من التشاورات اللي اخذات ساعات من العمل تحت الإشراف ديالكم السيد الرئيس مشكورا، لإيجاد صيغة توافقية حول هذا. وبالتالي تم طلب التأجيل اللي اتفقنا عليه كاملين، رؤساء الفرق أغلبية ومعارضة، ولم يتم الاتفاق فقط على التأجيل السيد الرئيس، بل أكثر من هذا، تم الاتفاق أيضا وبعد إذنكم السيد الرئيس، بأن الرئيسة والرؤساء، أغلبية ومعارضة، سيستثنفون يوم الإثنين، يوم الإثنين.. هاذ الشي خصنا نأكّدو عليه، باش ماشي الصيغة النهائية وإن اقتضى الأمر ربما نعقد دورة استثنائية في الموضوع.

اللجنة والذي كان يرمي إلى ضرورة أن هذا القانون يجب أن يخرج بالإجماع، شكرا.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، السي مبديع.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

ما يمكنش لحظة بحال هادي نخليوها تدوز، فأنا شخصيا السيد الرئيس، حضرت البارح لاجتماع اللجنة، وتقدمت كنت أول متدخل وطلبت من السيد الرئيس، ومن أعضاء اللجنة الموقرين، نأجلو هاذ الإجماع، لأن الخلاصة ديال الاجتماعات المتتالية تحت الرئاسة ديالكم السيد الرئيس، وبالخصوص ديال مختلف رؤساء الفرق من الأغلبية ومن المعارضة، تتبعنا مسلسل النقاش، وكلنا مسؤولة وطنية ونسعاو لمشروع بحال هذا اللي غادي ياطر المجتمع ديالنا لسنوات، وغادي نعيشو معاه نقطة مفصلية في تاريخ التربية والتكوين. وقلنا ما يمكنش هاذ القانون المجتمعي الكبير تكون فيها أغلبية ومعارضة. خاص يكون فيه الإجماع والتوافق، لأن هادي بلادنا وهاذو أولادنا، وهاذو أولاد أولادنا، خصنا نتوافقو جميعا على المسار ديالهم.

وكنحبي السيدة والسادة الرؤساء على الروح الوطنية وعلى الإنخراط ديالهم فهاذ المنهجية تحت الرئاسة ديالكم. والبارح حضرت السيد الرئيس، وقدمت هاذ الإقتراح أننا نأجلو لأن نسعى إلى التوافق، وباقي خصنا شوية ديال الوقت باش يمكننا نخمرو هاذ القضية ونتجو مشروع اللي تيهم المغاربة كاملين. وفعلا طلبت أنا شخصيا التأجيل كمنسق للأغلبية وكذلك كموفد عن جميع الفرق، لأن اتفقنا جميعا أننا نأجلو بدون استثناء، أغلبية ومعارضة. وفعلا كان دفعات على أنه ليس لي الحق أن أطلب ذلك لأن القانون الداخلي واضح، فكان السيد الرئيس، قال أنا



السيد الرئيس، كنعبلو أن تكون مزيادات سياسية داخل الأسئلة في سميتو.. ولكن ما نعلوش أن قانون بحال هذا نديرو به مداخلات سياسية لتغليط الرأي العام.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير. السي وهي.. السي وهي.. السيد النائب.. السيد النائب.. السيد النائب.. السيد النائب.. أنا.. السيد النائب، احنا اعطينا.. الهدوء الهدوء.. ما عندكش الكلمة السيد النائب.. السيد النائب.. السيد النائب.. السيد النائب ما عندكش الكلمة. ما عندوش الحق في نقطة نظام، أنا عندي حق واحد وهو احترام النظام الداخلي، قريب نساليو جميعا بما فيها أنت.. تفضل بكيفية مركزة السيد النائب.. السادة النواب، السيدات والسادة النواب نستمعو لبعضنا. السيدات والسادة النواب شوية ديال الهدوء، شوية ديال الهدوء.. هاذي الجلسة اختتامية فخصنا نحاولو ما أمكن نكونوا جميعا مسؤولين، جميعا نكونوا مسؤولين شكرا. دقيقة السيد النائب المحترم.. تفضل شوية الهدوء، حنا الآن.. السيد النائب دقيقة السيد النائب من فضلك وبتكيز كبير.

النائب السيد عبد اللطيف وهي (نقطة نظام):

بتكيز، أنا حضرت اجتماعات اللجنة بكاملها، وبطلب من السيد رئيس اللجنة وقال نسرعو هاذ القانون باش نجيبو وقتكم. وكنتم تحتمعون وكنت أنا ضد هذاك الاجتماع ديال رؤساء الفرق، قالوا لا غانديرو التوافق، قلنا ما كاين مشكل. تم الإتفاق، اتفقنا غنرجعو للأجهزة ديالنا. احنا قلنا لهم قابلين، رجعات العدالة والتنمية قالت لا احنا ما قابلينش، بداو كيتناقشو، قلنا مزيان ما تفاهمنا، نمشيو للجنة في إطار الديمقراطية ونصوتوا. حتى كنسمعو الآن بأن احنا المسؤولين.. كيهمنا ولكن القوة الأساسية اللي

السيد الرئيس:

أعتقد.. السيد الرئيس، عاين بلاقي، السيد الرئيس، السي وهي غير نكمل، السيد الرئيس.. السي وهي، السيد الرئيس غير كمل، السيد الرئيس نعطيوه الكلمة.. السيد الرئيس، السيد النائب.. السي وهي من فضلك السي وهي، تفضل.. شوية د الهدوء السيدات والسادة النواب.. السيد الرئيس لكم الكلمة.. احنا بغينا إيلا مشى السيد الوزير، غادي نستمر في النقاش، من الأحسن يبقى هنا كضمانة لتوقيف النقاش.. تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد توفيق كميل رئيس فريق التجمع الدستوري (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

أولا باسم جميع أعضاء المجلس، كنبغي نتوجه لكم بواحد الشكر على الجهود التي قمتم بها...

السيد الرئيس:

السيد الرئيس، السي وهي، نستمعو لبعضنا من فضلك.

النائب السيد توفيق كميل رئيس فريق التجمع الدستوري (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

باسم جميع الأعضاء، الأخوات والإخوان أعضاء المجلس، كنبغي نتوجهو لكم بالشكر على الجهود التي قمتم بها فهاذ القانون بالذات. لأنه هذا قانون كنعبروه هو العمود الفقري ديال النموذج التنموي، اللي كنبحثو عليه جميعا واللي كينادي به صاحب الجلالة.



السيد النائب المحترم، تيقول بأنه ها الوقائع، الوقائع ما ضابطهاش للأسف، وليست صحيحة، شوف راه اتفقنا وكان هناك توافق بين كل المكونات، واتفقنا أنه كل واحد، أنا طلبت شخصيا أمام السادة الرؤساء، وإيلا كذيت يقولوها لي نزيد فحالي دابا، نفضي من هاذ الموضوع.

أنا قلت لهم غادي نمشي نشوف الفريق ديالي، والسيد الوزير قالك غادي بمشي يشوف رئيس الحكومة والأمين العام للحكومة، واش هاذ الشي تقال الإخوان ولا ما تقالش؟، الغد جيت قلت لهم أودي ملّي رجعت للأجهزة ديالي، عندي واحد الملاحظة بقات، راه احنا مشينا بعيد بقات واحد الملاحظة، وتحت رئاستكم وقدمنا مقترح، واتفق عليه الجميع. منين ما اتفقنا، منين تكلمنا، يعني، درنا المشاورات، قال لك أودي هاذ المقترح ما نضجش، باش ما نقولش كلام آخر، واتفقنا نحن، السيد الرئيس والسادة الرؤساء كاملين على التأجيل، إتفقنا على التأجيل، لم نتفق السيد النائب، ما كنتيش حاضر أنت فهاذ المحطة هاذي، اتفقنا على التأجيل، أن نؤجل اجتماع اللجنة من أجل البحث على التوافق وسنبحث على التوافق، وسننصح في التوافق، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير، ومعدرة السيد الوزير وأنت نائب سابق.

السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يطيب لي ويشرفني أن أتقدم اليوم أمام مجلسكم الموقر، بمشروع قانون رقم 94.18 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون

عندنا هي الديمقراطية، وهي التصويت، وهي اللجن، وهي النظام الداخلي...

السيد الرئيس:

السيد النائب.. السي وهي نكونوا إيجابيين شكرا.. الكلمة..
تفضل السيد الرئيس، تفضل.

النائب السيد ادريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة والتنمية (نقطة نظام):

السيد الرئيس، معذرة...

السيد الرئيس:

السيد النائب... السي وهي ونحاولو ما أمكن شوية الهدوء..
السيدة النائبة، أنا أعلم أنك فقتي الصباح بكري باش تجي هنا، ولكن هذا لا يمنع ذلك. تفضل السيد الرئيس.. شوية الهدوء من فضلك.. تفضل السيد الرئيس.. السيدة النائبة راه مازال عامين ونص، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد ادريس الأزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة والتنمية (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

أنا ما كنتش غادي نتدخل لولا أنه السيد النائب المحترم..
هي نقطة نظام أولا، راني سمعت السي.. نقطة نظام تدخل في التسيير، وما تدخلش في الموضوع، دابا رجعات تدخل حتى في الفرق. السيد النائب المحترم، مهووس بالعدالة والتنمية، لدرجة أنه للمرة الثانية في الكلمة ديالو، وبورك العشق.. للمرة الثانية كيجبد، شوف السي وهي، السيد النائب المحترم، السيد النائب المحترم عبد اللطيف وهي، تنعرفو بك أمام الملاء، راك تدوز مباشرة.



لمنظمات الإحتياط الإجتماعي، كاتحاد لثمان تعاضديات بالقطاع العام والشبه العام، والمتمثلة في خضوعه في نفس الوقت لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر بتاريخ 12 نونبر 1963، بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل من حيث التأسيس، وأيضا للقانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية. إن الهدف الأساس من إحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، كما قلت، هو رفع التحديات والرهانات التي تعرفها منظومة التغطية الصحية ببلادنا، وضمان الإنسجام مع التوجهات والأولويات الأساسية للدولة في مجال الحكامة والإهتمام بقضايا المرتفقين وتقريب الخدمات وتحسينها، وكذا التدبير الجيد لأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بقطاعه العام والشبه العام، وتكريس مبادئ الشفافية والحكامة في التسيير والحفاظ على التوازنات المالية لهذه الأنظمة، وخاصة لهذا النظام.

وللإشارة، بعض المعطيات تتعلق بالوضعية المالية لهذا الصندوق، فتبين النتائج المالية لاحتياطات الصندوق، تبين هذه النتائج أن هذه التوازنات بدأت تعرف للسنة الثانية على التوالي عجزا تقنيا يقدر ب302 مليون درهم، كما عرفت ولأول مرة منذ دخول التأمين الإجباري عن المرض حيز التنفيذ عجزا إجماليا يقدر ب22 مليون درهم سنة 2017، كما أن عائدات التوظيفات المالية للصندوق والمقدرة ب267 مليون درهم لم تعد كافية لتغطية العجز التقني المذكور، والذي ارتفع ل43% مقارنة مع ما تم تسجيله سنة 2016، وترجع هذه الوضعية برسم سنة 2017 إلى عدد من العوامل أذكر منها على سبيل المثال:

- ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة؛
- تضخم بند النفقات المتعلقة ببعض العلاجات بسبب كلفتها المرتفعة؛
- تزايد نفقات علاج الأسنان الفم والأسنان؛

2.18.781 الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 2018، بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، وذلك تطبيقا لأحكام المقطع الأخير من الفقرة الأولى من الفصل 81 من الدستور، من أجل استكمال مسطرة المصادقة على المرسوم بقانون.

وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم بقانون هذا قد صدر خلال الفترة الفاصلة بين دورتي مجلسكم الموقر في إطار الفصل 81 من الدستور، وبناء على قرار لجنة القطاعات الإجتماعية بمجلس النواب تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 6716 بتاريخ 30 من محرم 1440 (11 أكتوبر 2018).

حضرات السيدات والسادة،

إن الدافع الأساس لإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، هو دافع محكوم...

السيد الرئيس:

شوية الإنصات للسيد الوزير، من فضلكم، السيدات والسادة النواب.

السيد محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني:

هو دافع محكوم بهاجس تأمين ضمان استمرارية تأمين التغطية الصحية لقطاع كبير من المؤمنين، وهذا الأمر هو جزء كما تعلمون لا يتجزأ من الأمن الإجتماعي مما اقتضى تحويل هذه المؤسسة، أي الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والإستقلال المالي، وتخضع للوصاية الإدارية ولقواعد الحكامة، الوصاية الإدارية للدولة ولقواعد الحكامة المطبقة على المؤسسات العمومية، لكي تحل، كما قلت، محل الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي. وهذا من شأنه، ويهدف أيضا إلى معالجة عدد من الصعوبات القانونية التي يعرفها، التي كان يعرفها الصندوق الوطني



كما يمكن للصندوق أن يتولى بمقتضى تشريع خاص، أو بموجب اتفاقيات تدبير نظام تأمين إجباري أساسي عن المرض لفائدة فئة أخرى غير المذكورة أعلاه.

وبالنسبة لأجهزة الحكامة التي سيتم استحداثها في إطار الصندوق المغربي للتأمين الصحي، فالصندوق سيديره مجلس إداري مثله مثل كافة يعني المؤسسات العمومية التي تخضع إلى قواعد تدبير الحكامة المالية الجيدة، إذن سيتكون من ممثلين عن الإدارة عن القطاعات الوزارية المعنية؛ ممثل عن الوكالة الوطنية للتأمين الصحي؛ ممثلون عن التعاضديات بالقطاع العام، وتعلق الأمر بـ 8 تعاضديات؛ شخصيتان تتوفران على الخبرة والكفاءة في مجال التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والتغطية الصحية. ويمكن لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس بصفة استشارية أي شخص ذاتي أو اعتباري من القطاع العام أو الخاص يرى فائدة في حضوره.

أما اختصاصات المجلس فتتلخص فيما يلي:

- حصر برنامج -أقصد المجلس الإداري- حصر برنامج العمل السنوي أو متعدد السنوات؛
- المصادقة على عقود البرامج واتفاقيات الشراكة المبرمة من لدن الصندوق في إطار اختصاصاته؛
- حصر ميزانية الصندوق وميزانية كل نظام من أنظمة التأمين عن المرض التي يديرها الصندوق؛
- حصر الحسابات والقوائم التركيبية للسنة المحاسبية المختصة؛
- الموافقة على المخطط التنظيمي المحدد للبنيات الإدارية للصندوق واختصاصاتها؛
- الموافقة على النظام الذي تحدد بموجبه قواعد وطرق إبرام الصفقات؛

- زيادة حجم النفقات المتعلقة بالتدخلات البيولوجية بسبب تسعيرتها المفرطة في القطاع الخاص؛

- التوسع المستمر لسلة العلاجات بدون تأطير مالي مسبق؛

- ثم نمو نسبة لجوء المؤمنين للإستفادة من خدمات النظام؛

- ثم استقبال النظام لمستخدمي المكتب الوطني للسكك الحديدية تطبيقا للمادة 114 من القانون 65.00.

وبصفة عامة فإن مجموع العوامل السابقة وغيرها أدت إلى ارتفاع الكلفة المتوسطة ملف المرض إلى 480 درهم سنة 2016، إلى 945 درهم سنة 2017.

حضرات السيدات والسادة،

تحدد مهام الصندوق المغربي للتأمين الصحي، في تدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، لفائدة:

أولا موظفي وأعوان الدولة؛ والجماعات الترابية؛ ومستخدمي المؤسسات العمومية؛ وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام؛ أصحاب المعاشات بالقطاع العام؛ والأشخاص المستفيدون من المعاشات بموجب الأنظمة الخاصة للإحتياط الإجتماعي ولفائدة ذوي حقوقهم.

الأشخاص المستفيدون من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الذي يديره الصندوق الوطني لمنظمة الإحتياط الإجتماعيين أو الذي كان يديره الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي: طلبة التعليم العالي بالقطاع العام والخاص بموجب القانون رقم 116.12 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة.



- إبرام الإتفاقيات والعقود التي يفوض بموجبها الصندوق جزء من المهام الموكولة إليه، أو يفوض بموجبها الصندوق جزءا من المهام الموكولة إليه؛
- تمثيل الصندوق أمام الدولة وجميع الإدارات العمومية وألخاصة، وإيزاء الأعيار والقيام بجميع الأعمال التحفظية؛
- تمثيل الصندوق أمام القضاء، يجوز له أن يرفع دعوى قضائية بهدف الدفاع عن مصالح الصندوق؛
- إعداد مشروع ميزانية الصندوق وعرضه على مجلس الإدارة لدراسته والموافقة عليه؛
- تحضير أشغال مجلس الإدارة ويحضر المدير بصفة استشارية اجتماعات اللجان المحدثة من لدنه؛

أما فيما يتعلق بالتنظيم المالي، فإن الصندوق يتوفر على ميزانية خاصة بالإستثمار والتسيير وميزانية خاصة بالخدمات، وتتشكل أهم موارده من شركات المشغلين المنخرطين والأشخاص المسجلين به.

وبخصوص الشروع في ممارسة الصندوق للتأمين الصحي بمهامه وأنشطته، فإن المرسوم بقانون المتعلق بإحداثه نص على نقل مستخدمي الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي، وكذا عقاراته والمعدات التي يتوفر عليها إلى الصندوق المغربي للتأمين الصحي. كما نص على أن المنقولات والعقارات المذكورة تنقل إليه بكامل ملكيتها وبدون عوض، ومعفية من كل كذلك من رسوم المحافظة العقارية.

أما فيما يتعلق بدخول المرسوم بقانون حيز التنفيذ، فقد تم من التاريخ الذي أو سيتم أقصد الآن القانون سيتم، يعني، دخوله حيز التنفيذ بمجرد، يعني، نشر النصوص التطبيقية له وخاصة تلك المتعلقة بتنصيب أجهزة إدارة الصندوق.

- الموافقة على النظام الأساسي لمستخدمي الصندوق؛
- المصادقة على النظام الداخلي للصندوق؛
- قبول الهبات والهدايا؛
- المصادقة على التقرير المالي والتقرير المتعلق بأنشطة الصندوق برسم السنة المنصرمة المرفوعة إليه من لدن المدير؛
- اتخاذ القرار في شأن تفويض جزء من المهام الموكولة للصندوق ولحسابه بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض؛
- إبداء رأيه في مشاريع الإتفاقيات الوطنية المراد إبرامها مع مقدمي الخدمات الطبية؛
- المصادقة على الاتفاقيات الأخرى التي يعرضها عليها مدير الصندوق؛
- اتخاذ القرار في شأن اقتناء الأملاك العقارية من لدن الصندوق أو تدبيرها أو تفويتها.
- وفيما يتعلق بالتسيير الإداري، فإن الصندوق يسيره مدير يعين وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ويقوم المدير بالخصوص بما يلي:
- تنفيذ قرارات مجلس إدارة؛
- تسيير الصندوق والتصرف باسمه ومباشرة أو الإذن في مباشرة الأعمال أو العمليات المتعلقة بالصندوق؛
- تسيير جميع مصالح الصندوق وتنسيق أنشطتها؛
- التعيين في مناصب الصندوق وفقا للمخطط التنظيمي والنظام الأساسي لمستخدميها؛
- عرض مشاريع الإتفاقيات الوطنية على مجلس الإدارة لإبداء الرأي بشأنها؛
- إبرام الاتفاقيات وعرضها على مجلس الإدارة قبل دخولها حيز التنفيذ؛



النائب السيد مصطفى شناوي (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

التدخل في إطار المسطرة، وهذا مرسوم بقانون الحكومة استعملت الفصل 81 من الدستور، عندها الحق في ذلك وتقال لنا قبل افتتاح الدورة بأنه احنا سلطنا هاذ المسطرة السريعة لأنه كايئة حاجة ماشي مشكل تفهمنا، على أساس غيتحال على اللجنة وعلى الجلسة العامة فيما بعد لمناقشته من أجل تجويده. احنا كنتفاجأو البارح في اللجنة واليوم بأنه يعني مادة فريدة المصادقة بدون نقاش، هذا أعتبره واعتبرناه البارح في اللجنة بأنه مصادرة لحق النواب البرلمانيين في مناقشة القوانين، وإلا هذه غتولي سابقة ويمكن الحكومة تسلك هاذ المسلك هذا السريع بخصوص واحد العدد ديال.. تقال لنا من بعد أنه ماشي مشكل يمكن تقدموا مقترحات قوانين، هذا ما نعرف يمكن ضحك على الدقون مع الأسف، كنعتر بأن هذا مصادرة لحقنا كبرلمانيين في مناقشة القانون، مشروع قانون من أجل تجويده.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، لكم الحق في التعبير عن موقفكم من خلال التصويت. تفضل السيد النائب، السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بووانو:

السيد الرئيس،

هذا إشكال دائما يطرح كان يطرح قبل دستور 2011، لكن في دستور 2011 كايئة مسطرة، وهاذ المسطرة هي اللي درناها احنا. كايين عندنا الفصل 81 من الدستور، وعندنا النظام الداخلي والمقتضيات ديالو 230-231-232-233 كلها حول الموضوع، شنو فيها؟، احنا فوقاش خصنا نمارسو حقنا كبرلمان؟ لأنه الفصل 81 كيتكلم على إتفاق ما بين اللجنة المعنية

ومن جهة أخرى، وتحضيرا لشروع الصندوق المغربي للتأمين الصحي في ممارسة مهامه، سيعقد المجلس الإداري للصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي اجتماعا في الأسبوع المقبل لدراسة وحصر حسابات نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام برسم سنتي 2016 و 2017، وحصر ميزانية سنة 2019.

وبطبيعة الحال تأخر انعقاد هذين المجلسين لأسباب قانونية بحكم أنه تعذر إعادة تعيين المتصرفين ديال الصندوق الوطني لمنظمات التسيير الاجتماعي، إما بسبب أن القطاعات المعنية لم ترسل مرشحيتها أو بسبب بعض الخلافات التي وقعت في تفسير النص القانوني، ولذلك تم يعني التمديد، أصدرت الحكومة مرسوما في الأسابيع السابقة تمدد للصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الاجتماعي ثلاث أشهر حتى يتمكن من تصفية أعماله، أي تصفية الحسابات ثم عقد المجالس الإدارية المتأخرة وبعد ذلك سيدخل هذا القانون بعد نشر النصوص التطبيقية حيز الوجود، وسيتم تعيين التركيبة الجديدة للصندوق المغربي للتأمين الصحي.

ووزارة الشؤون الإدماج المهني ستعمل جاهدة بتنسيق مع كافة القطاعات الوزارية المعنية، على وضع الأسس السليمة لشروع الصندوق الجديد في ممارسة مهامه وأنشطته وفق منهجية ومقاربة تركز على مواكبة ومصاحبة الأجهزة المسيرة والمدبرة لشؤونه. وفقنا الله لما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا كذلك لمقرر لجنة القطاعات الإجتماعية السيد النائب عبد المجيد جويج.. شكرا على التصحيح. نمر الآن إلى عملية التصويت على المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون، الموافقون.. احنا اتفقنا، تفضل السيد النائب.



النائب السيد عدي بوعرفة:

غير واحد القضية اللي هي مهمة، احنا البرلمان الدور ديالنا واضح، السيد الرئيس، نحن نعمل على التشريع لهذا الوطن وهذه الأمة، أصبحت الحكومة هي التي تشرع أكثر من مشرعي البرلمان؛ ثانيا نحن نراقب الحكومة في عملها، ونعمل على تقييم السياسات العمومية، هذا دورنا لا بد أن نناقش جميع القضايا اللي تمناها، احنا تفاجأنا البارح واستحضرنا لهذا نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، امتنعنا عن التصويت في ما يخص هاذ المادة الفريدة.

السيد الرئيس:

شكرا، السيدة الرئيسة.

النائبة السيدة سعيدة آيت بوعلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا للتوضيح، كرئيسة لجنة القطاعات الإجتماعية، هذا المشروع قانون بمرسوم لما جاء للجنة كان للجنة نقاش طويل وعميق فهاذ الأمر وكي تلخص فيما يلي:

- أولا لم يكن هناك طابع للاستعجال لأنه جا واحنا على أبواب 3 أيام من افتتاح الدورة التشريعية أو 4 أيام؛
- والحاجة الثانية هي أنه ما كيمكنش للحكومة تستعمل واحد الآلية تعطاها لها الدستور صحيح، ولكن من أجل تجويد النص، ومن أجل أن يحصل هذا الإجماع اللي كمنظوبه كيخص يكون هاذ الأمر كيف فتح للسادة النواب النقاش.

تقال بأنه كاين الإعلان ديال إصلاح منظومة ديال الحماية الإجتماعية ككل، واحنا كنا اسمعنا العرض ديال المدير ديال "CNOPS" اللي عرض فيه الوضعية المالية والإدارية قبل من هاذ الشيء، ولكن في النهاية حسمنا على أساس أنه هاذيك مادة فريدة غادي نصوتو عليها.

والحكومة، في هاذيك اللحظة فاش خصو يكون اتفاق، أما ملّي كيجي كمشروع صافي تسالا الوقت ديال النقاش، هو الوقت ديال المصادقة. فلذلك إذا كان شي حاجة اللي يمكن ناخذوها في المناقشة هو نمشيو نعدلو النظام الداخلي ونديرو مسطرة، أما المسطرة طبقا للدستور هي هذه، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، السيد النائب.

النائب السيد عدي بوعرفة:

شكرا السيد الرئيس،

بالفعل البارح في اللجنة كان هناك نقاش مستفيض حول المسطرة المعمول بها في والمسموح للحكومة بالتشريع، ولكن كذلك لا نريد مصادرة البرلمان في التشريع كذلك. كان هناك التزام من الوزير ديال العلاقات مع البرلمان فيما مضى، أن نسرع ونشارك في مناقشة هذا القانون على أساس سيتم تجويده فيما بعد. ولكن البارح كانت المفاجأة أنه السرعة مادة فريدة وإلى ذلك.

هناك مجموعة ديال المعطيات مغلوبة اليوم لا بد أن نستحضرها جميعا، وهي العلاقة ما بين الصندوق المغربي للتأمين الصحي والتعاضديات. الصندوق المغربي للتأمين الصحي هو الوريث ديال التعاضديات، وبالتالي أنه إلى حدود اليوم ما عارفينش العلاقة اللي غادي تكون ما بين الصندوق والتعاضديات، ما عارفينش المديونية اللي كاينة على الصندوق اللي كتتناظرها التعاضديات وبالتالي أنه لا بد...

السيد الرئيس:

السيد النائب، واصلوا بتركيز السيد النائب من فضلك.



السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة، نمر الآن إلى عملية التصويت على المادة
الفريدة المكونة لمشروع القانون:

الموافقون: 154

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 29

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 94.18 يقضي
بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 الصادر في 30
من محرم 1440 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.

لكن في اللجنة وراه مسجل تواعدنا بأنه غيغينا للمحتويات ديال
هاذ المشروع قانون بمرسوم لكي تكون مادة للنقاش. وأثرت
الموضوع بحضوركم، السيد الرئيس، في لجنة الرؤساء وقيل لنا بأنه
يمكننا أن نقوم بمقترحات قوانين لتعديل ما يمكن تعديله في مشروع
القانون، وهناك بين الرأي الأول والثاني كاين واحد الفرق، وقلنا
وبحضور السيد الرئيس بأنه هاد المسألة ديال مقترحات القوانين
إذا وعدت الحكومة بأنها تتجاوب معها في أقرب الأوقات
الممكنة، وهذا اللي تواعدنا به، بحضوركم السيد الرئيس في ندوة
الرؤساء، وشكرا.